بلادهم. بل يذهب الامر باسرائيل الى حد مساعدة الطغم الفاشية في تحسين سمعتها في الغرب، من خلال عون «اللوبي» اليهودي ـ الصهيوني، مقابل شراء الاسلحة الاسرائيلية. ويجدر الذكر، انصافاً، ان كليمان يذكر هذه الممارسات، لكنه لا يربط بينها، ولا يستخلص مغازيها. فتأكيده ان دوافع اسرائيل اخلاقية تماماً فيما يخص اليهود، وانها تخلو من المعضلة الاخلاقية، حين يتعلق الامر بغير اليهود، يؤدي الى استنتاج مفاده ان الممارسة الاسرائيلية لا اخلاقية بالمطلق ـ ولم يعد يجد لها غطاء سوى الادعاء بأن اسرائيل تساعد الحكومات الدكتاتورية ضد المتمردين والمعارضين «المدعومين من قبل م.ت.ف. والمتحالفين مع العقيد القذافي» (ص ٤٢). فبعد خلق صورة الايدي الليبية الشريرة في اميركا الوسطى، يستطرد كليمان قائلاً ان طغاة اميركا الوسطى يعانون من «مشكلة في مظهرهم»، اذ لا سوء فيهم، لكنهم ضحايا السمعة العاطلة !

يتحسن مستوى البحث في الفصل الرابع، المتعلق بالدوافع الاقتصادية؛ اذ يستعرض كليمان «عضلاته» الفكرية ليدخل مناقشة نظرية للعلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية. فبعد ان يذكر مقولات بينواه وكالدور حول الاثر السيء للانفاق في التنمية ، يعود ويتبنى مقولة كولودزييج الذي يؤكد ان نمو الصناعات الحربية يعجل في عملية التحديث، ومفيد للمجتمع. ومع ان كليمان يستنتج ان الصناعة العسكرية قد عاونت الازدهار الاقتصادي في اسرائيل، الا انه لا يدخل في تحليل نسقي منتظم للاقتصاد الاسرائيلي او لتوزيعه القطاعي. انه لا يربط بين ذلك الازدهار وبين توظيف ثلث القوة العاملة الصناعية في المشاغل العسكرية، عدا ثلاثة اضعاف ذلك العدد من افراد الجيش والاجهزة الامنية والادارات المدنية. كما انه لا يربط بين سوء التوازن الداخلي للاقتصاد الاسرائيلي وبين طبيعة العلاقة الاتكالية القائمة مع الولايات المتحدة. لكنه، في الوقت عينه، يذكّر بالفوائد التي يجنيها الاقتصاد المدني من الاموال المستثمرة في مشاريع البحث والتطوير العسكرية، وتعميم الكثير من الاكتشافات التكنولوجية، بحيث تقوم شركات عديدة بانتاج المواد المدنية والعسكرية في آن، لزيادة التسويق والارباح، وزيادة الاستفادة من الاستثمار الرأسمالي.

من الفصل الخامس فصاعداً، يتحول نمط الكتابة من الاسلوب الاكاديمي الى الاسلوب الدعائي. فالفصل الخامس مكرس، بالكامل، لتقديم لائحة بأهم الشركات الصناعية العسكرية الاسرائيلية. يذكرها كليمان واحدة واحدة. ويشرح بايجاز تاريخ تطور كل منها، واهم منتجاتها، وحجم مدخولها، ومبيعاتها. لكنه لا يقدم تحليلا لانماط نموها، او ملكيتها، او ادارتها، ولا يقوِّم علاقتها بالحكومة، او بالجيش، او بالزبائن الاجانب، بل يكتفي بمجرد تقديم قائمة معلوماتية. والقائمة لا تقدم جديداً، مقارنة بمقالات ودراسات سابقة حول الصناعة العسكرية الاسرائيلية، واهمها دراسة يورام بيري وامنون نوبياخ ومقالة اليكس مينتس. بل ان كليمان ينسى، كلياً، ان يميز بين الشركات الخاصة وتلك الحكومية، فكيف سيحلل طبيعة علاقاتها التجارية وعملية صنع القرار فيها ؟

يعود المؤلف، في الفصل السادس، الى طرح الملاحظات والتعميمات حول سياسة التصدير الاسرائيلية، وذلك في سياق مناقشته لكيفية صنع تلك السياسة واتخاذ القرارات بخصوصها؛ وهو، في ذلك، يقدم شرحاً جيداً للاجهزة الرسمية المسؤولة عن الموافقة على صفقات الاسلحة، ويوضح تركيبها وموقعها القانوني، لكنه لا يوضح كيف يتم التوصل الى القرارات حول بيع الاسلحة، وبالتالي لا يتضح من يصنع القرارات حقيقة، وما هي الضغوط والمؤثرات التي تدفع صانعي القرارات. وتتمثل اهم ملاحظات المؤلف، هنا، في أن مسألة تصدير الاسلحة مسلَّم بها في اسرائيل، ولم يناقشها احد، علماً بأن المسؤولين يتأكدون من نزع اية اجزاء سرية متقدمة تكنولوجياً من المعدات قبل تصديرها؛ وكذلك يؤكد كليمان ان اسرائيل لا تبيع المعدات المخصصة للقمع الداخلي او الاسلحة «سيئة الصيت»، وهذا ادعاء خالٍ من الصحة ناجم عن ان المؤلف يميل، باستمرار، الى طرح الآراء على اساس الاقوال الرسمية للمسؤولين الاسرائيليين والوثائق والبيانات الحكومية. فهو يبني تحليله على اساس تلك المصادر ويعتبرها مؤشراً كافياً لتوضيح السياسة الحقيقية والدوافع الكامنة.

عبر الفصول الاخيرة للكتاب، يرسم كليمان صورة سطحية عن علاقات اسرائيل التسليحية الخاصة بدول معينة، كالارجنتين وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الاميركية، حيث يذكر، بشكل عابر، حصول صفقات معينة، وكأنها لا تعكس مغازي ودلالات هامة، ولا تتضمن اعتبارات أخلاقية وجوهرية، ولا ترتبط ببعضها البعض لتشكل